

مسودة بيان مُقدَّم بالنيابة عن الدول الأعضاء في إقليم شرق المتوسط
جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعون، جنيف، 27 أيار/ مايو – 1 حزيران/ يونيو 2024
بندا جدول الأعمال: 13-1 و 2-13
الوثيقتان: ج 7/77 و ج 8/77
العنوان: لجنة الرقابة الاستشارية المستقلة المعنية ببرنامج المنظمة للطوارئ الصحية؛ تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005)

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

نيابةً عن إقليم شرق المتوسط، نشكر المدير العام على تقريره وتقرير لجنة الإشراف الاستشارية المستقلة.

ويواصل فريق المنظمة التقني والدول الأعضاء في الإقليم إعطاء الأولوية لتنفيذ اللوائح الصحية الدولية باعتبارها الأداة الرئيسية لمكافحة انتشار الأمراض على نطاق دولي.

وقد أبرزت جائحة كوفيد-19 ما لهذا الأمر من أهمية. وقد شهدنا بأنفسنا كيف أن تكلفة تعزيز النظم الصحية لا تضاهي مطلقًا التكاليف الباهظة التي قد تترتب على عدم تعزيزها.

ومن المؤسف أن تنفيذ اللوائح الصحية الدولية في الإقليم لا يزال دون المستوى المأمول.

فقد ظلَّت الدرجات المسجلة في التقرير السنوي للدول الأطراف بشأن القدرات الأساسية المطلوبة بموجب اللوائح الصحية الدولية دون تغيير منذ عام 2018، حيث تراوحت بين 63 و66 من أصل 100.

وفي حين تحققت مكاسب مهمة في بعض قدرات الصحة العامة خلال جائحة كوفيد-19، فإن العديد منها لم يُترجم إلى تحسُّن في الدرجات الواردة في التقرير السنوي للدول الأطراف.

بل إن بعض القدرات المشمولة في التقرير السنوي للدول الأطراف التي تحسَّنت بالفعل أثناء الجائحة - ولا سيما فيما يتعلق بنقاط الدخول - تراجعت الآن إلى مستوياتها السابقة.

فالبلدان لا تضح ما يكفي من استثمار في خطط العمل الوطنية المتعلقة بالأمن الصحي، ونواجه عجزًا في الحفاظ على الاستثمارات والمكاسب التي تحققت خلال الجائحة.

وقد يؤدي هذا بشكل مأساوي إلى ضياع الفرصة من بين أيدينا؛ تلك الفرصة التي يجدر أن نغتنمها لتعزيز قدراتنا وتحرير أنفسنا من دائرة الجائحة والذعر والإهمال.

لكننا نحتاج، في الوقت نفسه، إلى التأمل في بعض الدروس المستفادة على نطاقٍ أوسع من جائحة كوفيد-19 وغيرها من الجوائح الأخيرة.

ومن الواضح أن آليات الرصد القائمة مثل التقرير السنوي للدول الأطراف والتقييم الخارجي المشترك غير كافية. وتشير دراسات عديدة إلى ضعف الارتباط بين الدرجات الواردة في تلك التقارير وأثر الجائحة على الصحة العامة.

لذا، ينبغي أن ننظر في استخدام مقاييس إضافية تتيح تقييمًا أوسع نطاقًا للوضع.

وعلىنا أن نغتني فرصة الزخم الحالي وأن نضمن التنفيذ الفعّال لتلك الأطر.

شكرًا لكم.